النتيجة انما الفرق بينهما في تحقق الملزوم في الاولى دون الثانية وذلك لا مدخل له في الاستلزام وظهور في النظر الفاسد
لا يجب ان يكون فيه وجه الدلالة اعني تلك الرابطة العقلية بل ربما كان في صدق المقدمات بان يكون كاذبة مع وجود
الارتباط العقلي الموجب للاستلزام القطعي بحسب نفس الامر ولا اشكال ان حصول العلم في الاولى والجهل في الثانية
يتوقف على اعتقاد حقية المقدمات بلا فرق واما ما ذكر من التحرير فانما يتاتى على اصطلاح من يجعل المفرد دليلا
فيقول مثلا العالم دليل الصانع وله ارتباط عقلي به ووجه دلالة عليه بحسب نفس الامر لاجله كان مستلزما له وكان
النظر فيه من ذلك الوجه مفيدا للعلم به قطعا بخلاف دوران افعال العباد على اختيارهم وجودا وعدما فانه ليس
له رابطة عقلية يكون بها مستلزما في نفس الامر لكون تلك الافعال مخلوقة لهم ويكون النظر فيه مفيدا للجهل به لكن من
اعتقد ان هناك ارتباطا عقليا اداه النظر فيه الى ذلك الجهل بسبب اعتقاده لا بسبب مناسبة مخصوصة ورابطة
عقلية بينهما يكون منشأ للاستلزام وثالثها ان الفساد ان كان من المادة فقط استلزمه لما مر من استدلال
الامام وفيه بحث لان قولنا زيد حمار وكل حمار جسم ينتج ان زيدا جسم وليس بجهل فالصواب ان الفاسد من جهة المادة
قد يستلزم الجهل في بعض الصور واما استلزامه اياه مطلقا فلا كيف وقد بين في الميزان كيفية استنتاج الصادق
من المقدمات الكاذبة والا اي وان لم يكن الفساد من المادة فقط بل كان من الصورة فقط او منهما معا فلا يستلزم
النظر الجهل اذ الضروب الغير المنتجة ومهمل تفسدت صورتها سواء كانت مقدماتها صادقة او كاذبة لا تستلزم اعتقادا
اصلا لا خطاء ولا صوابا المقصد التاسع فيما اختلف في كونه شرطا للنظر قال ابن سينا شرط افادة النظر العلم
التفطن لكيفية الاندراج والارتباط بين المقدمتين فان من علم ان هذه بغلة وكل بغلة عاقر قد يرا ها منتفخة البطن فيظن
انها حامل وما هو الا ظنه كونها حاملة الا لذهوله عن ارتباط الصغرى بالكبرى واندراج هذا الجزئي الذي هو هذه
البغلة تحت ذلك الكلي الذي هو كل بغلة اذ لو لا هذا الذهول لجزم بكونها عاقرا ولم يظن انها حامل ومنعه الامام الرازي
وقال ليس ذلك التفطن شرطا لافادة النظر للعلم لان العلم بان هذا مندرج في ذلك وبان احدى المقدمتين مرتبطة بالاخرى
تصديق اخر مغاير للتصديق بالصغرى والكبرى فلو وجب العلم به اي بان هذا مندرج في ذاك وبان هذه مرتبطة بتلك
كانت هذه القضية التي وجب العلم بها مقدمة اخرى منضمة اليهما الى المقدمات الاخر مرتبة معها ووجب ملاحظة
الترتيب وكيفية الاندراج مرة اخرى ويلزم التسلسل فيمتنع حصول العلم بالمط والجواب لانم ان ذلك الذي وجب
العلم به مقدمة اخرى بل ذلك التفطن الذي اعتبره ابن سينا هو ملاحظة نسبة المقدمتين الى النتيجة فانه قال هكذا فلا
سبيل الى درك مطلوب مجهول الا من قبل حاصل معلوم ولا سبيل ايضا الى ذلك الا بالتفطن للجهة التي لاجلها صار
مؤديا الى المط فاشار بالتفطن للجهة المذكورة الى تلك الملاحظة وهي من قبيل التصور دون التصديق فلا تسلسل
وقد اصلح البعض يعني القاضي البيضاوي على راي ابن سينا وكون التفطن شرطا للانتاج باختلاف الاشكال
في الجلاء والخفاء في الانتاج فانا نجد شكلين يتركب كل منهما من مقدمتين بديهيتين مع ان انتاج احدهما للنتيجة بين
جلي وانتاج الاخر خفي يحتاج الى بيان وما ذلك الا لان هيئة الاول قريبة من الطبع يتفطن لها بالبديهة وهيئة
الثاني بعيدة منه فلا يتفطن لها الا بدليل او تنبيه وفيه نظر لاختلاف اللوازم في الاشكال فقد يكون انتاجها لبعض
من تلك اللوازم اظهر من انتاجها البعض الاخر منها وتفصيل الكلام ان الاشكال مختلفة على سبيل منع الخلو اما في المقدمات

واما في النتائج فاذا فرض الاتحاد في المقدمتين كما في الاول والرابع كان اللازم في احدهما عكس اللازم في الاخر واذا
كان احد الاختلافين لازما وقد يجتمعان ايضا جاز ان يكون الاختلاف في الجلاء والخفاء لاختلاف اللوازم او اختلاف
الملزومات او لاختلافهما معا فان اللزوم بين امرين قد يكون بينا ولا يكون بين امرين آخرين او بين احدهما وبين
امر آخر بينا والحق انه ان اراد ابن سينا بما ذكره وجعله شرطا للانتاج اجتماع المقدمتين معا في الذهن مرتبتين على ما
ينبغي فمسلم لانه لو كان حصول المبادي وحدها بلا ترتيب معتبر بينها كافيا في حصول المط لكان العلم بالقضايا
الواجبة القبول لها عالما بجميع العلوم لانتهاء الكسبيات الى الضروريات وليس كذلك فوجب ان يكون مع المبادي
هيئة مخصوصة عارضة لها هي صورة للنظر كما مر وان اراد امرا آخر وراء ذلك اي وراء الاجتماع المذكور فلم اذ لا حاجة بنا
بعد ترتيب المقدمتين على هيئة الشكل الاول الى امر آخر والحاصل انه لا بد مع المقدمتين من الترتيب والهيئة ومن
ان يكون لهما نسبة مخصوصة مع النتيجة واما ملاحظة الترتيب والهيئة او النسبة المخصوصة فلا دليل على كونها شرطا
سوى قصة جلاء الاشكال وخفائها وقد عرفت ما فيها وما ذكر من المثال في البغلة انما يصح عند الذهول عن احدى المقدمتين
واما عند ملاحظتهما على الترتيب اللائق فلا يصح ذلك المثال نعم اذا لوحظ الكبرى قبل الصغرى كان الترتيب مفقودا
وامكن ذلك الظن المقصد العاشر قد اختلف في ان العلم بدلالة الدليل على المدلول هل يغاير العلم بالمدلول قال
الامام الرازي هنا دليل مستلزم كوجود العالم ومدلول لازم كوجود الصانع ودلالة هي نسبة بينهما متاخرة عنهما ولا شك انها
متغايرة فتكون العلوم المتعلقة بها متغايرة ايضا قال قوم وجه الدلالة غير الدليل كما تقول العالم يدل على وجود
الصانع لحدوثه او امكانه فالدليل هو العالم ووجه دلالته هو الحدوث او الامكان وهو مغاير له عارض له وقال
آخرون لا يجب ذلك اي كون وجه الدلالة مغايرا للدليل بل قد يدل الشيء على غيره نظرا الى ذاته والا اي وان لم يدل
الشيء على غيره بذاته بل وجب ان يكون لكل وجه دلالة تغاير لزم التسلسل لانا ننقل الكلام الى ذلك الوجه الذي
هو سبب دلالة الدليل كالامكان مثلا فانه ايضا دليل يدل على وجود الصانع فوجب ان يكون له وجه دلالة
تغايره والحدوث الذي هو وجه الدلالة ليس غير العالم الذي هو الدليل اذ لا واسطة بين العالم الذي هو ما سوى
الله والصانع بل كل ما هو مغاير له تعالى فهو داخل فيما سواه فليس ثم امر ثالث هو غير العالم والصانع ونحن نستدل
بالعالم على الصانع فليس ثم امر ثالث هو غير الدليل والمدلول وهذا الذي ذكره هؤلاء قريب مما قال مشايخنا
صفة الشيء لا هو ولا غيره كما سيأتي بل يشبه ان يكون فرعا لذلك فان وجه الدلالة صفة للدليل فيتفق عليه
اي على ما ذكر مشايخنا من حال الصفة مع الموصوف قال ناقد المحصل هذه المسئلة انما تجري فيما بين المتكلمين
عند استدلالهم بوجود ما سوى الله على وجوده تعالى فيقولون لا يجوز ان يكون وجه دلالة ما سوى الله على وجوده
تعالى مغايرا لهما اذ المغاير لوجوده تعالى داخل في وجود ما سواه فالمغاير لوجود ما سواه هو وجوده فقط والجواب
بان وجه الدلالة مغاير لوجودهما وهو امر اعتباري ليس بموجود في الخارج كالامكان والحدوث المرصد
السادس في الطريق الذي يقع فيه النظر وهو الموصل الى المقصود بتوسط النظر وفيه مقاصد المقصد الاول في
تحديده وتقسيمه الى اقسامه الاولية وهو اي الطريق ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مط اعتبر الامكان لان الطريق لا
يخرج عن كونه طريقا بعدم التوصل بل يكفيه امكانه وقيد النظر بالصحيح لان الفاسد لا يستلزم المط فلا يمكن ان يتوصل به اليه

Copyright King Saud University